IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

GOV/2013/39-GC(57)/22
٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣

مجلس المحافظين
المؤتمـــــر العـــام

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٦(ج) من جدول الأعمال المؤقت للمجلس
(الوثيقة GOV/2013/37)
البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر
(الوثيقة GC(57)/1 وإضافاتها Add.1 وAdd.2 وAdd.3)

تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدِّمة

١- قُدم التقرير السابق للمدير العام بشأن تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا) إلى مجلس المحافظين ودورة المؤتمر العام العادية السادسة والخمسين في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ (GOV/2012/36-GC(56)/11). ويقدم هذا التقرير أحدث التطورات التي تهم الوكالة بشكل مباشر، بالإضافة إلى معلومات بشأن برنامج كوريا النووي.

٢- وبعد أن نظر المؤتمر العام في تقرير المدير العام، اعتمد في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، القرار GC(56)/RES/14، وقرَّر أن يواصل النظر في هذه المسألة وأن يدرج هذا البند في جدول أعمال دورته العادية السابعة والخمسين (٢٠١٣).

٣- ويشمل التقرير الحالي، الذي يجري تقديمه إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام، التطورات التي طرأت منذ صدور تقرير المدير العام في آب/أغسطس ٢٠١٢.

باء- معلومات أساسية

٤- لم تتكمن الوكالة من التحقق من صحة واكتمال إعلانات كوريا بموجب الاتفاق القائم بينها وبين الوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) (يشار إليه في ما يلي

بعبارة " اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار").[١] وفي ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣. خلص مجلس المحافظين، بموجب المادة ١٩ من اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، إلى أن الوكالة لم تتمكن من التحقق من أنه لم يحدث تحريف للمواد النووية، اللازم إخضاعها للضمانات بموجب أحكام اتفاق الضمانات، إلى أسلحة نووية أو غير ذلك من أجهزة تفجيرية نووية، وقرر إبلاغ جميع الدول الأعضاء في الوكالة ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة عن عدم امتثال كوريا وعن عدم تمكن الوكالة من التحقق من عدم تحريف تلك المواد. ومنذ ١٩٩٤، لم تتمكن الوكالة من الاضطلاع بجميع أنشطة الضمانات الضرورية التي ينص عليها اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار. ومنذ نهاية عام ٢٠٠٢ ولغاية تموز/يوليه ٢٠٠٧، وكذلك منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، لم تتمكن الوكالة من تنفيذ أي من تدابير الضمانات في كوريا.

٥- وبعد الاختبارات النووية التي أجرتها كوريا في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، اعتمد مجلس الأمن القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، وطلب فيهما، ضمن جملة أمور، ما يلي: عودة كوريا إلى معاهدة عدم الانتشار والامتثال لضمانات الوكالة؛ وقرر أن تتخلى كوريا عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه وأن تنهي فوراً جميع الأنشطة ذات الصلة بذلك، وأن تتصرف تماماً وفق الالتزامات التي تتحمّلها الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ووفق أحكام وشروط اتفاق الضمانات الخاص بها المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار؛ وأن تتيح للوكالة تدابير شفافية تتعدّى نطاق هذه المتطلبات، بما في ذلك إمكانية مقابلة الأفراد ومعاينة الوثائق والمعدَّات والمرافق، حسب ما تطلبه الوكالة وما تعتبره ضرورياً. وخلافاً لما تنص عليه متطلبات قراري مجلس الأمن، لم تتخل كوريا عن برنامجها النووي القائم بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه ولم تنه جميع أنشطتها ذات الصلة.

جيم- التطورات التي طرأت مؤخرا

٦- كما ورد في التقرير السابق للمدير العام،[٢] ففي اجتماع عُقد مع مسؤولين من بعثة كوريا الدائمة في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٢، أُبلغت الوكالة بشأن "توقيف" صلاحية الدعوة التي وجهتها كوريا للوكالة في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢ من أجل "مناقشة المسائل التقنية المتصلة برصد وقف اختياري لأنشطة إثراء اليورانيوم في نيونغبيون عملا بالاتفاق المعقود بين كوريا والولايات المتحدة إبان المحادثات الرفيعة المستوى التي عُقدت في بيجين ..."[٣].

---

[١] عقدت كوريا اتفاقًا مع الوكالة، استنادًا إلى الوثيقة INFCIRC/66/Rev.2، لتطبيق الضمانات فيما يتعلق بمفاعل بحوث (الوثيقة INFCIRC/252) في تموز/يوليه ١٩٧٧. وبموجب اتفاق الضمانات المتعلق بهذا البند، قامت الوكالة بتطبيق الضمانات على مرفقين للبحوث النووية في يونغبيون. مفاعل البحوث IRT ومجمعة حرجة. انضمت كوريا إلى معاهدة عدم الانتشار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، على الرغم من أن اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة الانتشار مع الوكالة الخاص بها، استنادًا إلى الوثيقة INFCIRC/153 (بصيغتها المصوّبة) لم يدخل حيّز النفاذ إلاّ في نيسان/أبريل ١٩٩٢ (الوثيقة INFCIRC/403). وكما تنص المادة ٢٣ من اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، يُعلّق تطبيق الضمانات بموجب الاتفاق السابق (الوثيقة INFCIRC/252) عند نفاذ اتفاق الضمانات.

[٢] الفقرتان ٧ و ٨ من الوثيقة GOV/2012/36-GC(56)/11.

[٣] تُعرف نيونغبيون باسم يونغبيون أيضا.

٧- وأعلنت كوريا في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ أنها أجرت، في التاريخ نفسه، اختبارا نوويا ثالثا.[٤،٥] وكشفت الشبكة العالمية لمحطات رصد النويدات المشعة التابعة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل) "كشفا هاما لغازات خاملة مشعة يمكن عزوها إلى الاختبار النووي الذي أعلنته [كوريا]"[٦]. واستنادا إلى المعلومات المتوفرة لها، قدّرت الوكالة أن من المستبعد جدا أن تكون النويدات المشعة المكتشفة في المنطقة قد صدرت عن مرفق نووي.[٧]

٨- وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أعلنت الجمعية الشعبية العليا في كوريا أن كوريا "ستدعم قدرة الردع النووي والضربات الانتقامية النووية كمّا ونوعا...". [٨] وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ذكرت الإدارة العامة للطاقة الذرية في كوريا أنها ستتخذ تدابير من أجل "إعادة تعديل وإعادة تشغيل جميع المرافق النووية في نيونغبيون بما في ذلك محطة إثراء اليورانيوم ومفاعل بقدرة ٥ ميغاواط (كهربائي) مهدّأ بالغرافيت".[٩]

دال- معلومات أخرى عن برنامج كوريا النووي

٩- بما أنّ الوكالة لا تزال غير قادرة على القيام بأنشطة التحقق في كوريا، فإن معلوماتها بشأن برنامج كوريا النووي محدودة، وبما أنه تم الابلاغ عن القيام بأنشطة نووية أخرى في البلد، فقد انخفضت كمية المعلومات التي هي بحوزة الوكالة. بيد أن من المهم بمكان بالنسبة للوكالة أن تبقى على علم بتطورات هذا البرنامج بأكبر قدر ممكن، لا سيما على ضوء تشجيع المؤتمر العام بأن تحافظ الأمانة على قدرة الاضطلاع بدور أساسي في التحقق من البرنامج، بما في ذلك القدرة على إعادة إرساء تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالضمانات في كوريا.[١٠]

١٠- وفي هذا الصدد، التزمت الوكالة باستعدادها للعودة إلى كوريا، إذا طلبت كوريا منها ذلك ورهنًا بموافقة مجلس المحافظين، من خلال عملية متواصلة للأنشطة التالية: جمع وتقييم المعلومات المتعلقة بالضمانات فيما يخص برنامج كوريا النووي؛ وإعداد المعدات الرقابية وصياغة الإجراءات المتصلة باستخدامها؛ وتدريب الموظفين. وقد أعدت الوكالة خطة مفصّلة، وتثابر على تحديثها، لتنفيذ أنشطة الرصد والتحقق في كوريا.

---

[٤] "تقرير وكالة الأنباء المركزية الكورية عن إجراء تجربة نووية ثالثة ناجحة تحت سطح الأرض"، الصادر في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣.

[٥] استجابة لما أعلنته كوريا، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع في ٧ آذار/مارس ٢٠١٣ القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، الذي شدد ووسع نطاق الجزاءات التي اتخذتها الأمم المتحدة ضد كوريا.

[٦] يتفق كشف منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عن الإشعاعات مع التجربة النووية الكورية المعلنة في ١٢ شباط/فبراير، بيان صحفي صادر عن اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

[٧] يستند تحليل الوكالة ونمذجة النقل الجوي للنويدات المشعة إلى البيانات التي نشرت على موقع الانترنت التابع للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

[٨] "اعتماد قانون حول تعزيز موقف الدولة الحائزة للأسلحة النووية "، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

[٩] "كوريا تعدّل استخدامات المرافق النووية القائمة"، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. تشير الوكالة إلى هذا المفاعل باعتباره محطة القوى النووية التجريبية بقدرة ٥ ميغاواط (كهربائي).

[١٠] الفقرة ٨ من الوثيقة GC(56)/RES/14.

١١- وتواصل الوكالة، بواسطة الصور الملتقطة بالسواتل عموماً، رصد التطورات في موقع يونغبيون. ومنذ التقرير السابق للمدير العام، واصلت الوكالة ملاحظة أعمال تجديد بناية وأنشطة تشييد جديدة في أماكن مختلفة داخل الموقع. وعلى الرغم من عدم إمكانية تحديد الغرض من وراء تلك الأنشطة بواسطة الصور الملتقطة بالسواتل فحسب، يبدو أنها تتّسق إلى حد كبير مع بيانات كوريا بأنها بصدد مواصلة تطوير قدراتها النووية.

١٢- وكما سبقت الإفادة،[١١] صرّحت كوريا في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بأنها ستشيِّد مفاعل ماء خفيف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تم اطلاع فريق قام بزيارة موقع يونغبيون على بناية كان قد ذُكر أنها مفاعل الماء الخفيف المزمع تشييده في المستقبل بقدرة ١٠٠ ميغاواط (حراري).[١٢] ومنذ التقرير السابق للمدير العام، لاحظت الوكالة بواسطة الصور الملتقطة بالسواتل استمرار أنشطة التشييد على البناية وحولها. وتشمل تلك الأنشطة تركيب رصة تهوية، وتشييد ساحة تحويل الكهرباء وأنشطة حفر خنادق يبدو أنها ستحوي أنابيب الماء لتبريد المفاعل. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، كانت الأعمال الخارجية للبناية تبدو منتهية، ولكن لم تُلاحظ أي مؤشرات تدل على تسليم أو تركيب مكونات رئيسية للمفاعل. ومن دون معاينة الموقع، ليس بمقدور الوكالة تقييم سمّات تصميم مفاعل الماء الخفيف هذا أو التاريخ المحتمل لاستكماله.

١٣- وخلال الفترة الممتدة من آذار/مارس حتى حزيران/يونيه ٢٠١٣، لاحظت الوكالة بواسطة الصورة الملتقطة بالسواتل أنشطة تشييد على البناية المجاورة لمفاعل بقدرة ٥ ميغاواط (كهربائي) وأنشطة حفر خنادق بقرب المفاعل. ويبدو أن تلك الخنادق لها علاقة بإعادة تركيبة نظام تبريد المفاعل. وفي تلك الحالة، فإن عملية إعادة التركيب المذكورة يحتمل أن تمكّن من إعادة تشغيل المفاعل دون إعادة تشييد برج التبريد. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، لاحظت الوكالة أن لدى كوريا مخزونا يقارب ٢٠٠٠ قضيب وقود طازج لمفاعل ٥ ميغاواط (كهربائي) المذكور ووجود كمية كافية من اليورانيوم في أشكال أخرى، بحيث إذا ما تمت مواصلة معالجتها في شكل قضبان وقود، فإنها بمجموعها ستكون كافية لتزويد قلب المفاعل بحمولة كاملة. ونظرا لعدم قدرة الوكالة على معاينة المفاعل بقدرة ٥ ميغاواط (كهربائي) أو المرافق المتصلة به منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فليس في الإمكان تحديد متى قد يبدأ تشغيل المفاعل.

١٤- وخلال آذار/مارس ٢٠١٣، بدأت كوريا في توسيع المبنى الذي يأوي مرفق طاردة الإثراء المركزية المبلغ بشأنه ضمن محطة صنع قضبان الوقود.[١٣] ومن دون معاينة الموقع، لا يمكن للوكالة أن تؤكد الغرض من نشاط التشييد المذكور. وليس في حوزة الوكالة معلومات أخرى بشأن هذا المرفق وهي مازالت غير قادرة على تحديد حالة تركيبه أو تشغيله.

هاء- ملخص

١٥- مازال البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسألة تثير قلقاً بالغاً. ومن دواعي الأسف العميق، البيانات الصادرة عن كوريا بشأن إجرائها تجربة نووية ثالثة ونيتها في إعادة تعديل وإعادة تشغيل

---

[١١] الفقرة ٣١ من الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24.

[١٢] الفقرة ٣٧ من الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24.

[١٣] الفقرتان ٣٣ و ٣٤ من الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24.

مرافقها النووية في يونغبيون، فضلا عن بياناتها السابقة بشأن أنشطة إثراء اليورانيوم وبناء مفاعل ماء خفيف. وهذه الإجراءات هي انتهاكات واضحة للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

١٦- ويواصل المدير العام حثّ كوريا على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون مع الوكالة بشكل عاجل من أجل التنفيذ الكامل والفعّال لاتفاق الضمانات الخاص بها المعقود بموجب معاهدة الانتشار، وتسوية جميع المسائل العالقة، بما في ذلك المسائل التي أثيرت خلال غياب مفتشي الوكالة عن كوريا. وستواصل الوكالة الإعراب عن استعدادها للقيام بدور أساسي في إطار التحقق من برنامج كوريا النووي.